

جمهورية مصر العربية



رئاسة الجمهورية

# الجريدة الرسمية

الثنى ١٢ جنيهاً

السنة الخامسة والستون	الصادر فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤٤٣ هـ الموافق (٢٨ يولية سنة ٢٠٢٢ م )	العدد ٣٠ تابع (أ)
--------------------------	---------------------------------------------------------------------	----------------------

محتويات العدد :

رقم الصفحة

**قوانين**

- قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢ بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة  
الإضافية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن  
٣ إنهاء المنازعات الضريبية .....
- قانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل  
٥ الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .....
- قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١  
لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة  
والصغيرة ومتناهية الصغر .....
- ٩



وزارة العدل  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
الجزائر

**قانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٢**  
**بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال**  
**الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**(المادة الأولى)**

يُستبدل بنص المادة (٣) من قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون

رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، النص الآتى :

**مادة (٣) :**

تُنشأ بالبنك المركزى المصرى وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل فيها الجهات المعنية ، وتتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويكون للوحدة مجلس أمناء يرأسه أحد الخبراء القضائية الذى لا تقل مدة خبرته عن خمسة عشر عاماً فى محكمة النقض أو إحدى محاكم الاستئناف ، وعضوية

**كل من :**

- ١ - ممثل عن النيابة العامة ، يختاره النائب العام .
- ٢ - نائب محافظ البنك المركزى ، يختاره المحافظ .
- ٣ - نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ، يختاره رئيس الهيئة .
- ٤ - رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء .
- ٥ - ممثل لاتحاد بنوك مصر ، يرشحه الاتحاد .
- ٦ - خبير فى الشؤون الاقتصادية يختاره رئيس مجلس الوزراء .
- ٧ - المدير التنفيذى لوحدة مكافحة غسل الأموال .

ويُلحق بالوحدة عدد كاف من الخبراء من أعضاء السلطة القضائية والمتخصصين فى المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون ، وتزود بمن يلزم من العاملين المؤهلين والمدربين .

ويصدر بتشكيل مجلس الأمناء وتعيين رئيسه قرار من رئيس الجمهورية ، ويحدد القرار نظام عمل مجلس الأمناء واختصاصاته ونظام إدارة الوحدة ، وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام .

### (المادة الثانية)

تُستبدل عبارة « القانون الذى ينظم البنك المركزى والجهاز المصرفى » بعبارة « المادة (١١٦) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ » الواردة بالمادة (١٢) من قانون مكافحة غسل الأموال المشار إليه ، كما تستبدل عبارة « والمتحصلات الناتجة » بكلمة « الناتجة » الواردة بالمادة (١٤) مكرراً من ذات القانون .

### (المادة الثالثة)

يُضاف إلى قانون مكافحة غسل الأموال المشار إليه تعريفان برقمى (ك ، ل) إلى المادة (١) من هذا القانون ، ومواد بأرقام (٣ مكرراً ، ٩ مكرراً ، ١٥ مكرراً ، ١٧ مكرراً ١ ، نصوصها الآتية) :  
مادة ١ / بندان (ك ، ل) :  
ك - جهات إنفاذ القانون :

الجهات التى يدخل ضمن اختصاصها قانوناً القيام بأعمال مكافحة والتحرى وجمع الاستدلالات فى جميع الجرائم بما فيها جرائم غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب والجرائم الأصلية .

## ل - التحقيقات المالية الموازية :

إجراء التحريات حول الجوانب المالية المتعلقة بنشاط إجرامى بغرض تحديد نطاق الشبكات الإجرامية أو نطاق الجريمة وتحديد وتعقب متحصلات الجريمة والأموال الإرهابية أو أية أصول أخرى تخضع للمصادرة ، وتطوير أدلة يمكن استخدامها فى الإجراءات الجنائية .

### مادة (٣ مكرراً) :

يكون للوحدة مدير تنفيذى يعين بقرار من رئيس مجلس الأمناء بعد موافقة المجلس ، ويحدد القرار مهام واختصاصات وظيفته ومعاملته المالية .

### مادة (٩ مكرراً ١) :

تلتزم المؤسسات المالية ، وأصحاب المهن والأعمال غير المالية ، وكل شخص طبيعى أو اعتبارى يمكن أن يكون بحوزته أموال أو أصول أخرى ذات صلة بالأشخاص أو الكيانات المدرجة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بتنفيذ الآليات التى تصدرها الوحدة تطبيقاً لتلك القرارات إعمالاً لحكم المادة (٢١) من هذا القانون ، بما يشمل التجديد ، والامتناع عن تقديم الخدمات المالية لهؤلاء الأشخاص والكيانات .

وتنشر الآليات التى تصدرها الوحدة تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة بالوقائع المصرية .

### مادة (١٥ مكرراً) :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تقل عن مبلغ مائة ألف جنيه ولا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه كل من خالف أحكام المادة (٩ مكرراً ١) من هذا القانون .

**مادة (١٧ مكرراً ١) :**

يجب على جهات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق فى قضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب إجراء التحقيقات المالية الموازية بنفسها أو بالاستعانة بمن تراه من الجهات الأخرى المختصة لتحديد مصدر هذه الأموال أو الأصول إن وجدت .

**(المادة الرابعة)**

تُلغى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن وحدة مكافحة غسل الأموال .

**(المادة الخامسة)**

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ٢٨ يوليه سنة ٢٠٢٢ م) .

**عبد الفتاح السيسى**



## قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤

بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

ومتناهية الصغر

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُضاف إلى القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بندان برقمى (٥ ، ٦) للمادة رقم (٢) ، ومواد

بأرقام (١٤ مكرراً ، ٢١ مكرراً ، ٢١ مكرراً ١ ، نصوصها الآتية) :

مادة (٢/ بندان ٥ ، ٦) :

٥ - الوساطة فى منح أو تحصيل التمويل :

نشاط يزاوله شخص اعتبارى يقوم بإعداد وتجهيز ملف العميل لتقديمه للشركة

أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية للحصول على التمويل ، وتعريفه بمخاطر التمويل ،

وتقديم المشورة الفنية له ، أو تحصيل أقساط التمويل وسدادها لجهة التمويل .

٦ - الكفالة بأجر :

عقد بمقتضاه يكفل شخص الوفاء بالتزام عميل تمويل المشروعات المتوسطة

والصغيرة ومتناهية الصغر بأن يتعهد للشركة أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية بأن يفى

بهذا الالتزام إذا لم يف به العميل نفسه ، وذلك نظير أجر .

### مادة (١٤ مكرراً) :

لا يجوز ممارسة نشاط الوساطة فى منح أو تحصيل التمويل ، أو الكفالة بأجر فى تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلا بعد القيد بالسجل الذى تعده الهيئة لهذا الغرض ، ويستثنى من ذلك البنوك وشركات ضمان الائتمان المرخص لها بموجب قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠

ويضع مجلس إدارة الهيئة قواعد وشروط وإجراءات القيد والشطب فى هذا السجل المشار إليه بالفقرة الأولى من هذه المادة ويكون القيد فى هذا السجل بغير مقابل .  
كما يضع مجلس إدارة الهيئة الضوابط الخاصة بشروط ممارسة النشاط فى السجل المشار إليه فى هذه المادة ، وعلى الأخص ما يلى :

(أ) بالنسبة للأشخاص الاعتبارية : مراعاة أحكام المادة (١٤) من هذا القانون .

(ب) بالنسبة للأشخاص الطبيعية : الالتزام بإبرام عقد مع العميل يتضمن على

الأقل ما يلى :

تحديد الالتزام الذى يتم كفالته بموجب عقد الكفالة تحديداً واضحاً .

جميع الضمانات التى يحصل عليها الكفيل طبقاً لعقد الكفالة .

قيمة الأجر الذى يحصل عليه الكفيل بموجب عقد الكفالة .

### مادة (٢١ مكرراً) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على ضعفى المتبقى من قيمة التمويل محل عقد التمويل ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من استخدم الغش أو التدليس توصلاً إلى أى من الحالات الآتية :

١ - الحصول على تمويل من إحدى جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المرخص لها وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢ - الامتناع عن تنفيذ كل أو بعض التزاماته المالية المقررة بموجب عقد التمويل المبرم وفقاً لأحكام هذا القانون ، أو كان هذا الامتناع نتيجة استخدام التمويل فى غير الغرض المخصص له .

وتستثنى الجرائم المبينة فى هذه المادة من الأحكام المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة (٢٤) من هذا القانون .

ويجوز الصلح فى هذه الجرائم سواء أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة ، بحسب الأحوال ، وذلك فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للجريمة التى تم الصلح بشأنها ، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها ولو بعد صيرورة الحكم باتاً .

#### مادة (٢١ مكرراً ١) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس ويغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من مارس نشاط الوساطة فى منح أو تحصيل التمويل أو الكفالة بأجر فى تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر دون أن يكون مقيداً بالسجل المعد لهذا الغرض .

#### (المادة الثانية)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ٢٨ يوليه سنة ٢٠٢٢ م) .

عبد الفتاح السيسى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٢

٩٠٩ - ٢٠٢٢/٧/٣١ - ٢٠٢٢/٢٥٠٨٣

